مركز رواق بغداد للسياسات العامة

Rewaq Baghdad center for public Policy

أمن الانتخابات في وضع صعب

مقال

أمن الانتخابات في وضع صعب

عصام عباس أمين

عصام عباس أمين

يكتسب أمن الانتخابات المبكرة المزمع إجراؤها في 10 تشرين الأول 2021م أهميةً خاصّةً في ظلّ توجّس الكتل السياسية من نتائجها، فالأجواء الحالية ومزاج الناخبين وقانون الإنتخابات، لم تعد كما كانت في انتخابات عام 2018م. ومع توقّع أغلب الكتل بخسارة كبيرة لمقاعدها، تزداد فرص العنف الانتخابي، وهذا ما يجعل من الحاجة لوضع خطّةٍ أمنيةٍ شاملةٍ أمراً ملحّاً ينبغي العمل عليه منذ الآن، خاصّة وأنّ رئيس الوزراء (مصطفى الكاظمي) أكّد في اجتماع مجلس الوزراء يوم الثلاثاء 19 كانون الثاني 2021م انّ «الحكومة تريد ضمان انتخابات حرّة ونزيهة وعادلة، وتبذل كلّ الجهود لضمان الأمن الانتخابي». هذا التصريح يمكن اعتباره بمثابة توجيه عام للجهات المعنية للبدء بوضع الخطة الأمنية منذ الأن؛ وذلك لضيق الوقت وكثرة التحدّيات.

أما ما نشعر به كمتابعين، فإنّ التراخي الأمني في متابعة ملف الاغتيالات ذات الطابع السياسي - التي تزيد عن خمس مائة ملف - يجعلنا نشعر بالمزيد من الخوف والقلق من مدى قدرة الحكومة والأجهزة المعنية في إدارة ملف الانتخابات المعقّد والحساس للغاية؛ لأنّ من شأن تراكم الأخطاء في إدارة هذا الملف أن يطمرنا جميعاً.

ولغرض تبيان أهمية وحراجة الأمن الانتخابي لتحقيق انتخاباتٍ عادلةٍ ونزيهةٍ وشفافةٍ، نرى من الضروري أن نقوم في البداية بتوضيح المقصود من (أمن الانتخابات والعنف الانتخابي)؛ منعاً لأيّ لَبسٍ في الفهم، وتوخّياً للمزيد من الدقّة، مع تثبيت الفرضيات الأساسية والحقائق التي تمّ اعتمادها، وكما يأتي:

أمن الانتخابات: يعني اتخاذ السلطات خطوات عدّة لضمان عدم شعور الناخبين، والمرشّحين، والعاملين في مكاتب الاقتراع، والمراقبين، وغيرهم من الأشخاص المشاركين في الانتخابات، بأيّ شعورٍ بالخوف أو الأذى نتيجة المشاركة في العملية الانتخابية، ويعني أيضاً ضمان حفظ المواد الانتخابية الحسّاسة ومنع التلاعب بها.

العنف الانتخابي: هو عبارة عن أعمال العنف، والمقصود منها التأثير على سلوك الناخبين، والمتنافسين، والمسؤولين، أو جهاتٍ فاعلةٍ أخرى، للتأثير على نتيجة الانتخابات. وتنطوي أعمال العنف الانتخابي على أيّ استخدامٍ للقوّة لغرض إلحاق الأذى، أو التهديد بإلحاق الأذى بالأشخاص أو الممتلكات الخاصّة بالمعنيين بالعملية الانتخابية. حيث عادةً ما تنشب أعمالُ عنفٍ بين مناصري مختلف الكتل والجماعات السياسية، وأحيانا بين مؤيدي المعسكر السياسي نفسه، لنيل منصبٍ معيّن عن طريق الانتخابات.

الفرضيات الأساسية: تم اعتماد ثلاث فرضيات أساسية وهي:

الفرضية الأولى. تتطلب تهيئة الأجواء لإجراء انتخابات حقيقية شفافة، دون تهديد من هذا الطرف او ابتزاز من ذاك، وحصر السلاح بيد الدولة.

الفرضية الثانية: الانتخابات هي تسابق على السلطة والنفوذ، يتمّ خوضه ضمن منتدىً سياسيٍّ، إلاّ أنّ احتمالات تفشّي العنف في الانتخابات المبكّرة أمرٌ متوقّعٌ، وفرصُ حدوثه عالية.

الفرضية الثالثة: أهمية إشراك منظّمات المجتمع المدني، والنقابات، والشخصيات الدينية والعشائرية، وإطلاق الحملات الإعلامية في جهود مكافحة العنف الانتخابي؛ لإيجاد بيئة انتخابية آمنة، وذلك بإطلاق المبادرات والوساطات، والتشجيع على نبذ العنف، لتحسين ثقة العامة في إمكانية مشاركتهم بشكلٍ آمنٍ في الانتخابات.

هناك جملةٌ من الحقائق، نرى أهمية تضمينها في أيّة خطّة أمنية تتعلّق بالانتخابات القادمة، فقد يبدأ العنف الانتخابي بكلمةٍ، أو حركةٍ، أو فعلٍ إرهابيٍّ متعمّد، أو غيرها؛ لهذا فإنّ تحديد علامات الإنذار المبكر أمرٌ في غاية الأهمية، وينبغي قيام الأجهزة الأمنية برصد تلك الحالات وتحليلها، وإعداد التقارير المفصّلة حولها؛ لغرض مشاركتها مع هيئات إدارة الانتخابات، ووزارة الداخلية، وهيئات معنيّة أخرى؛ لتطوير الإجراءات الأمنية وتطبيقها ومراجعتها على امتداد العملية الانتخابية. وهي خطوة لازمة لاعتماد الاجراءات الوقائية، وللأخذ بعين الاعتبار احتمالية نشوب أيّ نوعٍ من أعمال العنف الانتخابي؛ للحيلولة دون وقوعها أو التخفيف منها، أو وضع حدٍّ لها، لضمان احترام الحقوق الأساسية.

وفي ذات السياق، ولكي تكون الانتخابات شموليةً وتشاركيةً وتنافسيةً، فمن الضروري أن يتمّ تصميم خطّة الأمن الانتخابي بطريقةٍ محكمةٍ تمكّن المرشّحين المتنافسين من تنظيم الحملات، والمواطنين من الإدلاء بأصواتهم بطريقةٍ واعيةٍ وسريّةٍ، دونما خوف من الأعمال الانتقامية، وتمكين المسؤولين من إدارة العملية بنجاحٍ، مع إعطاء دور واضح لمؤسسات المجتمع المدني، والإعلام، والأحزاب، بالمشاركة والمراقبة دونما خوف من أيّ أذىً.

وعلى هذا الأساس، لابدّ من تخصيص فريق تحليلي من العاملين في مجال التحليل الاستخباري والأمني لتحليل الحوادث السابقة، وأنماط العنف؛ لمعرفة كيفية توزيع

الموارد المخصّصة لمكافحته؛ ولدحض الشائعات المتعلّقة بحالات العنف المحتمل، أو الفعلي، للتخفيف من إمكانيات إبداء ردود الفعل العنيفة، ممّا يتطلب ضرورة اعتماد الأجهزة الأمنية المعنية بسلامة الانتخابات المعلومات الحديثة والفورية للحصول على نتائج فعّالة، ونشرها في الوقت المناسب. **فالتوقيت والشفافية** عنصران حاسمان لنجاح الخطة الأمنية، وهذا يعني أن تكون المؤسسات الأمنية المشاركة في إعداد وتطبيق خطّة الأمن الانتخابي متميّزة بالشفافية، وغير منحازة، وأن تعمل باستمرار لإشعار المواطنين بأنّ السلطات المعنيّة تعمل على إعداد إجراءات فعّالة لضمان أمن الانتخابات. وعلى رأس تلك الإجراءات قيام أجهزة الشرطة بجمع المعلومات عن حوادث العنف الانتخابي، ووضعها بمتناول العامّة، مع الحرص على أن تكون تقارير حوادث العنف الانتخابي مفصّلةً، بحيث تشمل نوع الحادثة، وتاريخها، ووقتها، ومكان وقوعها، فضلًا عن الضحايا، المرتكبين، الشهود، نوعهم الاجتماعي، سنّهم، وانتماءاتهم الحزبية إن توافرت، إلى جانب وصفٍ وجيزٍ لما جرى، بما في ذلك الاجراءات القانونية والقضائية.

وهذا الجهد سيكون عديم الجدوى ما لم يتمّ تخصيص جهد إعلامي ونفسي يعمل على مدار الساعة؛ لأنّ نشر المعلومات المتعلّقة بالإجراءات الأمنية المعتمدة خلال الانتخابات سيعزّز ثقة المواطنين بالعملية، ويفسح المجال أمام مشاركتهم بشكلٍ كاملٍ، سواءٌ كناخبين أو مرشّحين أو عاملين في المراكز الاقتراعية أو مراقبين أو أيّ أدوار أخرى.

ومن الأمور الأخرى التي لا تقلّ أهمّية عمّا ذُكر، إحاطة المواد الانتخابية بكافة تدابير الأمن الفعلي. فإذا لم تكن الموادّ الحساسة - مثل بطاقات الاقتراع وصناديق الاقتراع - تحظى بحماية مناسبة، فإنّ هذا الأمر قد يفسح المجال أمام التلاعب الفعليّ أو المحتمل، ويقلّل حتماً من ثقة العامّة بالعملية ومن مدى قبولهم للنتائج. لذا يجب إعلام العامة والمرشّحين الانتخابيين بهذا الجانب الأمني، لنيل ثقتهم بنزاهة الانتخابات، متذكرين دائماً أهمية الاهتمام بدور منظمات وناشطي المجتمع المدني والمرشّحين لأن يقيّموا الإجراءات الأمنية المطبّقة لتحديد إن كان الأمر يستدعي أيّ إصلاحات لازمة للمضيّ قدماً. فمن خلال إتاحة فرصة الوصول إلى المعلومات المتعلّقة بجهاز أمن الانتخابات وعملية صنع القرار، يمكن للمجتمع المدني والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام أن تتأكّد من التزام هيأة إدارة الانتخابات والقوى الأمنية بالإجراءات اللازمة وأدائها دوراً إيجابياً.

الانتخابات العراقية المقبلة: كما هو معلوم، فإنّ الانتخابات حدثٌ فريدٌ، يتأثّر كثيراً بالقيم الاجتماعية، السياسة، الأديان والمذاهب، التاريخ وثقافة الشعب. ومن الطبيعي أن يتأثّر أمن الانتخابات بالظروف التي تحيط بتطبيقها. وظروف العراق تشهد تغييرات مستمرة، وتزداد تعقيداً يوماً بعد يوم، فتظاهرات تشرين أسقطت حكومةً منتخبةً، وكانت بمثابة رسالةً واضحةً لكلّ الأطراف بأنّ قواعد اللعبة تغيرت.

ومعلوم في الوقت ذاته أنّ التخطيط للانتخابات يجري عادة قبل مدّة كافية تتراوح من (18 - 24) شهراً قبل يوم الاقتراع. ويُعدّ التخطيط الاستراتيجي المتكامل من قبل المؤسسات الأمنية والانتخابية أمراً ضرورياً لوضع الأولويات وتخصيص وتنسيق الموارد الضرورية؛ لضمان العدالة في الأمن خلال العملية الانتخابية، ولكسب ثقة المشاركين في الانتخابات والتزامهم. وبالتالي، فالأمن هو مكمّل لهدف الانتخابات وجزءٌ لا يتجزّأ من العملية الانتخابية على حد سواء، ولضمان أمنٍ كفوء لابد من توفّر شرط الشفافية وعدم التحيّز في المؤسسات المسؤولة عن إدارة وأمن الانتخابات، أثناء تأدية واجباتها، بطريقةٍ مهنيةٍ صارمةٍ، تمنع حصول أيّ أخطاء تثير ملاحظات في كونهم يفضلون منافساً سياسياً معيّناً.

كما يجب أن يُعامل المشاركون في الانتخابات بأُسلوبٍ منصف من قبل كلّ من قوات الأمن وموظفي الانتخابات، وأن تكون الاستجابات معقولةً ومتناسبةً تجاه الأفعال، وثابتة مع الجميع، ولا تتأثر بعوامل تعسفية كالانتماء السياسي. فالانتخابات هي آليــة يتمكن فيها الناس من ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية والإنسانية. وعليه، يجب أن تراعي تلك الخطط الأمنية هذه الحقوق وتعترف بها، فضلًا عن وجوب زيادة الحساسية والتدقيق تجاه هذه الحقوق خلال فترة الانتخابات.

فنحن نعتقد بأنّ المشكلة التي ستواجه أيّ خطة أمنية وستعمل على إفشالها مهما كانت جيدة ومتينة، هي ظهور الميول الحزبية، أو الطائفية، أو المزاعم بكونها متحيزة وواقعة تحت تأثير أي من الجماعات أو الأطراف؛ لأن ذلك من شأنه زيادة التوترات وتقويض الواجبات الاساسية؛ لأنّه خلال مدة الانتخابات تخضع جميع الأعمال الأمنية الاعتيادية والخاصة للمراقبة والتحليل، وتكون الملاحظات التي تنشأ ذات أهمية، كما لو كانت حقيقة واقعة.

وعلى هذا الاساس، يجب أن يأخذ القادة والمسؤولون الأمنيون المعنيون هذه الأبعاد السياسية بنظر الاعتبار؛ للحفاظ ليس على الواقعية فقط وإنّما على عدم التحيز. وهذا بحدّ ذاته يحمل تحدّياً كبيراً للأجهزة الأمنية، بسبب الولاءات الحزبية والمذهبية، ونقص التدريب على مفاهيم الحداثة والديمقراطية، مثل حقوق الإنسان والتعدّدية والحرية.

والتحدي الآخر يكمن في طبيعة الانتخابات؛ لأنّها حسّاسةٌ، وعرضةٌ لعدد من التهديدات الأمنية، خاصة تلك المتعلقة بالمشاركين، البنى التحتية، المعلومات والمواد. وعليه **يجب إجراء تحليل أمن الانتخابات استناداً إلى المعلومات والخبرات المستقاة من مجالات متعدّدة، وإدامة الاتصالات الاستراتيجية والتنسيق فيما بين الوكالات المسؤولة عن إدارة وأمن الانتخابات، فلا يمكن أن يكون التخطيط وتحليل الأمن فاعلًا عند حصوله في الفترة التي تسبق بداية العملية الانتخابية، وتعتمد فقط على استراتيجيات ردّ الفعل بمفردها**. وإنّما اعتماد سبق النظر لإجهاض المخاطر الأمنية قبل حصولها، أو التقليل من أثرها، يكون هو المسعى الاستراتيجي لكلٍّ من السلطات الانتخابية وشركائهم الأمنيين.

إضافة لذلك، فإنّ الظروف المحيطة بأيّ انتخابات يمكن أن تتغير بسرعة، مما يتطلّب تحديداً سريعاً للأولويات أو إلغائها من الافتراضات الأمنية الأساسية. ووفقا لذلك، ينبغي أن يكون تحليل التهديدات والمخاطر مهمة مستمرة خلال العملية الانتخابية، وليس مجرّد حدث بسيط. مع ضرورة مراعاة ما يسمّى بقواعد الاشتباك أو سياسة استعمال القوة لتوجيه عمل أفراد القوات الأمنية، فقواعد الاشتباك عبارة عن قائمة من المسموحات والممنوعات تحدّد بموجب القانون، وترسم طريقة تعاطي القوات الأمنية مع أي تهديد، والمطلوب الآن هو: المراجعة الدقيقة لتلك القواعد بسبب طبيعة الظرف الخاص لهذه الانتخابات منعاً لقوى الأمن من ارتكاب أيّ فعلٍ قد يفسّر سياسياً، ويؤثّر على شفافية ونزاهة وشرعية الانتخابات.

المصادر

1. مبادرة حول البيانات الانتخابية المفتوحة/ القسم الثالث/ الفئات الأساسية للعملية الانتخابية.
2. الانتخابات والعنف الانتخابي، شبكة النبأ.
3. قواعد الاشتباك.. ما قبل الضغط على الزناد. 1/2015https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/AF-%8D%9B%8D%7A%8D%88%9D%82%9/%D5/1 83%9D%7A%8D%8A%8AA%D%8D%4B%8D%7A%8D%84%9D%7A%8%D